في لقاء موسع ضم رئيس لجنة الانتخابات وسفراء الدول دائمة العضوية والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون

القاضي الحكيمي: اللجنة لن تألو جهداً في سبيل خدمة الوطن وسنحرص على العمل بحيادية وشفافية

صنعاء / سبأ:

عقد امس بمبنى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لقاء موسع ضم رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي وسفراء عدد من الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي وممثل سفراء دول مجلس التعاون الخليجي .

وكرس اللقاء لمناقشة عدد من القضايا والمواضيع المهمة وعلى وجه الخصوص أنشطة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء المرتبطة بالتحضيرات للانتخابات الرئاسية المبكرة في ضوء المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة ..

كما جرى خلال اللقاء مناقشة تواصل اللجنة العليا للانتخابات بمختلف الفئات والشرائح السياسية في المجتمع اليمني في ظل المبادرة الخليجية .

وفي اللقاء قدم رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي شرحاً مفصلاً عن مجريات سير العمل في اللجنة والخطوات التحضيرية التي نفذتها اللجنة والمهام التي تم إنجازها والتي تتراوح نسبتها مابين 80 إلى 90 بالمائة .

وأشار القاضي الحكيمي إلى أن اللجنة تدرك تماماً المهام الوطنية المسندة إليها ولن تألو جهداً في أي لحظة من اللحظات في سبيل خدمة الوطن، بالإضافة إلى أن اللجنة حرصت منذ تشكيلها أواخر العام 2010م على الالتزام الكامل بالعمل وفق مبادئ النزاهة والحيادية والشفافية والمهنية المطلقة ولن تكون طرفاً سياسياً خاصة وقد تم تشكيلها من منتسبي السلطة القضائية الأمر الذي يعزز مبدأ استقلالية وحيادية اللجنة ويعزز في الوقت ذاته ثقة الشعب بإجراء المراحل الانتخابية بما يتناسب مع خيارات وتطلعات المواطن وليس أي طرف آخر.. مؤكداً في هذا السياق أن اللجنة شرعت في تنفيذ مهامها منذ صدور القرار الرئاسي رقم (27) لسنة 2011م بدعوة الناخبين للاقتراع العام في الانتخابات الرئاسية العامة المبكرة لانتخاب رئيس للجمهورية .

وتطرق القاضي الحكيمي إلى أوجه التنسيق بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية في الجوانب التي تخدم العملية الانتخابية وحرص اللجنة في هذا الجانب على إشراكهم في الرقابة على الانتخابات بالإضافة إلى أنه تم تشكيل اللجان الانتخابية من قبل طرفي العملية السياسية بهدف تفعيل دورهما في الجوانب المتعلقة بالحشد الانتخابي.

من جانبه قدم رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي سهل حمزة شرحا عاما عن الخطة الإعلامية التي أعدها القطاع وكذا حملة التوعية الإعلامية .. مؤكداً أن القطاع أعد خطة إعلامية توعوية متميزة تنسجم مع أهمية الانتخابات الرئاسية المبكرة كحدث وطني مهم وسيتم البدء بتنفيذ التوعية الانتخابية الأسبوع القادم.. منوهاً بالتجهيزات النهائية المتعلقة بالمركز الإعلامي الذي سيعمل على تزويد الصحفيين المحليين والعرب والأجانب بكافة المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية.

بدورها أشارت رئيسة قطاع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضية سامية مهدي إلى أن القطاع تسلم طلبات المشاركة في الرقابة على الانتخابات الرئاسية المبكرة من قبل منظمات المجتمع المدني في حين لم يتقدم أي حزب سياسي بطلب المشاركة في الرقابة بما في ذلك الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية.

وقد تحدث خلال اللقاء رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي السفير ميكيلي دورسو الذي أشار إلى أن اليمن يمر بلحظات تاريخية في إطار بلورة وتنفيذ المبادرة الخليجية .. لافتاً إلى أن المجتمع الدولي مهتم بالتواصل مع الرأي العام اليمني وخاصة الفئات التي تقع خارج المبادرة الخليجية بما يكفل مشاركة الجميع في صنع التحولات السياسية.

ولفت رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الدور الكبير الذي تضطلع به اللجنة العليا للانتخابات في نشر التوعية الانتخابية وتسليط الضوء على الأهمية التي تمثلها هذه الانتخابات .. مشدداً على ضرورة أن تفي الأطراف السياسية بالتزاماتها في هذه المرحلة المهمة خاصة ما يتعلق بنشر التوعية الانتخابية وتكريس الجهود للحشد الانتخابي على مستوى المحافظات.

من جهته أكد ممثل سفراء دول مجلس التعاون الخليجي سفير سلطنة عمان عبد الله حمد البادي ضرورة أن تركز التوعية الإعلامية وتسلط الضوء على أن مشاركة المواطن في الانتخابات تحمل الكثير من الجوانب أهمها التصويت لنظام سياسي جديد وبناء دولة مدنية حديثة وإصلاحات دستورية ونقل السلطة بطريقة سلمية.

حضر اللقاء نائب رئيس اللجنة القاضي خميس سالم الديني ورئيس قطاع العلاقات الخارجية القاضي علي سليمان ورئيس قطاع التخطيط والشئون الفنية القاضي يحيى الارياني وأمين عام اللجنة سلطان حاجب.

القاضي سهل حمزة: تم إعداد خطة إعلامية تنسجم مع أهمية الانتخابات الرئاسية

سفير الاتحاد الأوروبي: على الأطراف السياسية الإيفاء بالتزاماتها في هذه المرحلة المهمة

مناقشة آلية استكمال تنفيذ مشروع حاجز الدهماء المائي بالرياشية في رداع

رداع / محمد المشخر:

ناقش اجتماع عقد امس بمحافظة البيضاء برئاسة مدير عام مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس احمد سالم الحضرمي آلية استكمال مشروع تنفيذ حاجز الدهماء بقرية قراضة بمديرية الرياشية العلياء بمنطقة رداع البالغة كلفته 173 مليون ريال بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بوازة الزراعة والري.

واستعرض الاجتماع الذي حضره مدير عام مديرية الرياشية علي موسى الشتيمي المعوقات والإشكاليات التي تواجه العمل بتنفيذ المشروع المائي بهدف إيجاد الحلول والمعالجات لتلافيها خلال المرحلة القادمة.

واقر الاجتماع استدعاء جميع المستفيدين من المشروع من اجل تشكيل لجنة مستفيدين لعمل برنامج تنظيم آلية الري من المخزون المائي للحاجز والاستفادة من مياه السيول المزمع تخزينها بالحاجز وكذلك مياه الغيل وتوزيعها بحسب الأعراف السائدة بقرى وعزل المديرية .

وأكد المجتمعون ضرورة تكاتف الجهود لإنجاز واستكمال المشروع ومتابعة كافة الجوانب الفنية والخطوات الإجرائية لتنفيذ هذا المشروع مشددين على أهمية تفعيل دور لجنة تسيير المشروع وانتظام اجتماعاتها ولجنة المستفيدين ودورها ومهامها في متابعة الخطوات التنفيذية للمشروع وفقاً لبرنامجه الزمني.

وفي الاجتماع دعا مدير عام مكتب الزراعة بالمحافظة إلى سرعة استكمال تنفيذ المشروع المائي الكبير لتغذية المياه الجوفية بما يسهم في الحفاظ على استمرارية توفير المياه للتنمية الزراعية في مديرية الرياشية ومنطقة رداع .. إضافة إلى التنسيق مع قيادة السلطة المحلية بالمديرية لتذليل كافة المعوقات التي قد تعترض أعمال وأنشطة المشروع المائي والزراعي المهم .

ودعا المهندس الحضرمي إلى إيلاء القطاع الزراعي المزيد من الاهتمام من خلال التوسع في الرقعة الزراعية والعناية بالتنمية الزراعية كقطاع واعد.

وشدد على ضرورة استغلال المقومات الزراعية في العديد من المناطق وخاصة في وادي حجر الذي تتدفق فيه المياه على مدار العام وكذا الحفاظ على مشاريع قنوات الري وصيانتها بصورة مستمرة.. منوهاً بأهمية تعزيز العلاقة مع المجتمعات المحلية وتحفيزها على المشاركة والمساهمة في تطوير هذا القطاع المهم.

وشدد مدير عام المديرية الشتيمي على أهمية الحرص على إنجاز المشروع حسب المخطط له أولا بأول والتواصل مع مكتب الوزارة حول المعوقات التي تعترض تنفيذ المشروع بهدف التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لحلها واستكماله في المدة الزمنية المحددة. داعياً إلى إيجاد برامج إرشادية وتوعوية تسهم في تطوير هذا القطاع.. مشيراً إلى أن حياة معظم السكان في هذه المناطق واقتصادهم المعيشي مرتبطان أساساً بالزراعة كمورد دخل أساسي لهم.

وأشاد بدور مكتب الزراعة والري بالمحافظة في عملية الإشراف المباشر على المحاصيل الزراعية وتقديم النصائح المهمة للمزارعين ومتابعة محاصيلهم الزراعية .

حضر الاجتماع عضو المجلس المحلي بمديرية الرياشية صالح الاحوس وعدد من المهندسين المختصين بمكتب الزراعة بالمحافظة.

الديني يجدد دعوته إلى التسريع في إنشاء مدينة الشيخ خليفة السكنية للمتضررين في حضرموت

المكلا / مجدي بازياد:
تصوير / خالد بن عاقلة

جدد محافظ حضرموت الأخ خالد سعيد الديني حرص السلطة المحلية بالمحافظة على إنهاء آثار كارثة الأمطار والسيول التي شهدتها المحافظة أواخر العام 2008م ، وبشكل خاص في قطاع المباني الكلية في وادي وساحل حضرموت ، والعمل على إنهاء معاناة المتضررين.

وأثنى المحافظ الديني خلال لقائه أمس وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق لقطاع الإسكان المهندسة ياسمين العواضي على جهود دولة الإمارات العربية المتحدة قيادة وشعبا في دعم إخوانهم في اليمن بشكل عام وفي محافظتي حضرموت والمهرة أثناء وخلال وبعد الكارثة التي ألمت بهم من خلال تقديم العديد من الخدمات الإنسانية والعلاجية وفي مقدمتها مشروع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لبناء ألف وحدة سكنية موزعة على وادي وساحل حضرموت داعيا صندوق الاعمار إلى سرعة استكمال خدمات البنى التحتية للمشروع بالتزامن مع تدشين العمل في المشروع من قبل الأشقاء الإماراتيين.

وحث محافظ حضرموت صندوق إعادة الاعمار والجهة المشرفة والمنفذة للمشروع على تكثيف الجهود ورفع نسب الإنجاز في المشروع خلال الأشهر القادمة مؤكدا دعم السلطة المحلية لهذا المشروع المهم وتذليل أية صعوبات لإنجازه في أقرب وقت وحل أية مشكلات تتعلق بقطاع الأراضي في المشروع سواء أكان في الجانب القضائي أو الأمني.

بدورها ثمنت وكيلة وزارة الأشغال العامة والطرق لقطاع الإسكان الأخت ياسمين العواضي دور الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة لتخفيف معاناة المتضررين وبناء ألف وحدة سكنية موزعة على ثمانمائة مسكن في وادي حضرموت ومائتي وحدة سكنية في ساحل حضرموت بكلفة مائة مليون درهم إماراتي ، مبينة أن صندوق إعادة الإعمار قطع شوطا جيدا في المشروع من خلال تجهيز المواقع واستكمال خدمات البنى التحتية للمشروع وتسليمها للهلال الأحمر الإماراتي حيث شهد المشروع في مواقع وادي حضرموت نسب إنجاز متقدمة ، فيما دشن العمل في المشروع في ساحل حضرموت مؤخرا بعد تهيئة الموقع من قبل صندوق الإعمار بهدف استكمال بناء الوحدات السكنية من قبل الهلال الإماراتي بعد الانتهاء من بعض الصعوبات الفنية.

وأشارت العواضي إلى أن الهدف من الزيارة للمشروع في المكلا وسيئون هو الوقوف على سير العمل وإبداء الملاحظات والاطلاع على الصعوبات التي تواجه سير المشروع بهدف التسريع في العمل لإنهاء معاناة المتضررين بعد أن توقف المشروع جراء الأزمة الأخيرة التي شهدتها البلاد.

حضر اللقاء الإخوة المهندس عبدالله محمد متعافي المدير التنفيذي لصندوق الإعمار والمهندس لطفي عبدالرحمن البعسي مدير الصندوق في ساحل حضرموت والمهندس هاني السحولي ممثل الهلال الأحمر الإماراتي في المشروع وجمال عرم ممثل الهلال الأحمر الإماراتي بحضرموت وعدد من المسئولين في صندوق إعادة الاعمار .

نعم للشريعة السماوية.. لا لشريعة السماوي

علي عطبوش عوض

عاتبني أحد الزملاء على قولي هذا وتساءل هل هناك شريعة للسماوي مخالفة للشريعة الإسلامية فما كان مني إلا أن اسطر هذه المقالة ليتم الحكم في ذلك بيننا هل كنت محقاً فيما أقول أم لا..؟

منذ تولي فضلية القاضي عصام السماوي رئاسة مجلس القضاء الأعلى وهو يكرس التفرقة بين جناحي السلطة القضائية القضاة والنيابة العامة وقد سبق لي أن اتصلت هاتفاً بفضيلة القاضي قبل أكثر من عامين والتوضيح له أن هناك تكريساً لهذه التفرقة فما كان منه إلا أن قال لي : نحن نقسم ميزانية السلطة القضائية إلى أربعة أقسام قسم للمعهد العالي للقضاء ، وقسم للنيابة العامة ، وقسم لوزارة العدل ، وقسم للمحكمة العليا.

ويبدو لي أن مجلس القضاء لا يملك حتى الإشراف على توزيع هذه الميزانية وهل هناك محاسبة فعلى رأس كل قسم من الأقسام الأربعة هناك شخص له مطلق الصلاحيات يعطي من يشاء ويمنع عمن يشاء وكأن هذا المال ملك خاص به أو ورثه عن أبيه ولا توجد آلية ولا قواعد ولا أسس للتوزيع العادل للمال العام- وهو ميزانية السلطة القضائية- على أعضائها ولدي ما يثبت صحة ذلك .

أولاً : مخصص كل محكمة استئنافية في كل محافظة قد يصل إلى مليون ريال كمحافظة عدن مثلا. بينما مخصص كل نيابة استئنافية في كل محافظة لا يتجاوز أربعمائة ألف ريال .

ثانياً: مخصص كل محكمة ابتدائية في عموم محافظات الجمهورية ما بين مائة وعشرين إلى ثلاثمائة ألف ريال.

- بينما مخصص كل نيابة ابتدائية لا يتجاوز الأربعين ألف ريال ومثال على ذلك نيابة الأموال لحج مخصص النيابة الابتدائية واحد وعشرون ألف ريال بينما مخصص محكمة الأموال يتجاوز مائتي ألف ريال.

- ثالثاً: درجة كل رئيس محكمة ابتدائية لا تقل عن رئيس نيابة ب. بينما درجة وكيل النيابة هي وكيل ب أي ما يعادل قاض جزئي.

رابعاً: عند تعيين أي قاض ابتدائي من خريجي المعهد العالي للقضاء يتم توفير غرفة مع مستلزماتها مع أمانة سر (كتبة) لا يقل عددهم عن أثنين.

بينما يحشر من ثلاثة إلى أربعة من أعضاء النيابة في غرفة واحدة دون توفير كتبة لهم حيث يتم تسطير المحاضر بأيدي أعضاء النيابة بما فيها من تكاليف الحضور وتعلية الملفات نظراً لقلة الكادر الإداري فسبحان الله كيف يتوفر الكادر الإداري للقضاة ولا يتوفر لأعضاء النيابة .!

خامساً: السيارات الممنوحة لرؤساء المحاكم الاستئنافية ما يعرف بـ" المونيكا" بينما السيارات الممنوحة لرؤساء النيابيات الاستئنافية نوع (برادو) أقل قيمة وجودة فلا عجب.

سادساً: في القضاء لن تجد قاضياً ابتدائياً مدة خدمته أكثر من عشر سنوات عادة يتم ترقيتهم إلى قضاة استئناف أو رؤساء محاكم ابتدائية على الأقل.

بينما في النيابة العامة هناك أعضاء نيابة ابتدائيون درجتهم تصل إلى محام عام أي ما يعادل رئيس محكمة استئناف وما زالوا أعضاء نيابة ابتدائيين كعضو نيابة البريقة سميرة عبدالله وغيرها كثر قد تصل خدماتهم إلى أكثر من عشرين سنة ما زالوا أعضاء نيابة ابتدائية في عملهم.

سابعاً: منذ ثلاثة أعوام يتم منح أعضاء المحكمة العليا وأعضاء مجلس القضاء الأعلى بدل تطبيب قد تصل إلى سبعمائة وخمسين ألف ريال بينما لا يحصل أعضاء نيابة النقض ولا المكتب الفني ولا أعضاء التفتيش القضائي في النيابة العامة على ريال واحد ولا أعضاء النيابة جميعاً ولا بقية القضاة.

ثامناً: يتم صرف مبلغ عشرة آلاف ريال عن كل ملف يتم إنجازه من أعضاء المحكمة العليا كتشجيع لهم على إنجازهم بينما لا يحصل أعضاء نيابة النقض على مثل ذلك.

تاسعاً: عندما جاء رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام ووضع المعايير للترقية عام 2007م حرم الكثير من أعضاء النيابة من حقوقهم وترقياتهم وقام بتطبيق هذه المعايير بأثر رجعي عام 1992م مع صدور حكم بتاريخ 13 / 5 / 2009م من الدائرة الإدارية المحكمة العليا للجمهورية بإلغاء تلك المعايير ، لم يقم بتنفيذ الحكم حتى يومنا هذا متعالياً على أحكام القضاء.

لدي الكثير من المقارنات في ما يتعلق بالتعامل والتفرقة بين أعضاء النيابة والقضاء في إطار السلطة القضائية على الرغم من إننا جناحا نسر للعدالة القضائية فهل كنت محقاً عندما كنت أطالب بتطبيق عدالة الشريعة الإسلامية الغراء لا شريعة السماوي!!

وكيل نيابة البريقة
عضو هيئة اعتصام
اعضاء السلطة القضائية م.عدن

افتتاح المعرض الثاني لنادي عدن للتصوير

عدن/ فاطمة رشاد:

افتتح مساء أمس الثلاثاء في المجمع التجاري (عدن مول) قاعة كبار الضيوف المعرض الثاني لنادي عدن للتصوير الذي حمل عنوان (روح الإنسانية).

وفي تصريح خاص للمدير التنفيذي للنادي الأخ سامي اليافعي قال: يعتبر هذا المعرض الثاني بعد المعرض الأول الذي اقيم في العام الماضي تحت عنوان (عدن خلف العدسة)، وتأتي فكرة المعرض هذا تزامناً مع الأجواء السياسية التي يعيشها الوطن العربي واليمن خاصة وهدف المعرض هو تجسيد المعاناة الإنسانية في الوطن العربي.

وأضاف: يشارك في المعرض مصورون يمنيون وأجانب أبرزهم المصور زوريا ميلر من أمريكا والمصور الليبي إبراهيم العجوري، ومن العراق غيث صالح, وسلطان الغامدي ووفاء اليريمي من السعودية وحمل المعرض (90) لقطة موزعة على 52 صورة محلية والبقية من خارج اليمن.

وتابع قائلاً: أن النادي لديه خطط أهمها المشاركة الخارجية حيث سيتم تسجيل النادي ضمن نادي المصورين العرب وسيكون المعرض الثالث بعد 3 أشهر.

حيث سيستمر المعرض من 24 يناير إلى 31 يناير 2012م.

حضر حفل الافتتاح مدير مكتب الثقافة في عدن الأخ عبدالله باكدادة والأخ أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن لشؤون الاستثمار والأخ عدنان عبدالحميد مدير مكتبة مسواط وعدد من الشخصيات المهتمة بهذا المجال.

الجدير بالذكر ان النادي قد تأسس في 17 نوفمبر 2011م بجهود شبابية ذاتية.

افتتاح فرع جديد لجمعية العيدروس بالمعلا

عدن/ قيصر ياسين :

افتتح أمس في حي العمال بالمعلا فرع لجمعية العيدروس النسوية بعدن وهو الحي البالغ عدد سكانه 20 ألف نسمة من الشرائح الفقيرة معظمهم من النساء الفقيرات اللواتي بدون عمل.

وأوضحت الأخت ميرفت أحمد حسن العقربي رئيسة فرع الجمعية بحي العمال بالمعلا أن افتتاح هذا الفرع للجمعية في حي العمال كان حلماً من أحلام اليقظة يدور في مخيلة الفقراء قبل إنشاء هذه الجمعية، مشيرة إلى أن أغلب النساء الفقيرات الملتحقات بالجمعية هن بحاجة إلى التدريب والتأهيل على مختلف الحرف التي تؤهلهن لسوق العمل.

وأفادت الأخت ميرفت أن لدى الجمعية برامج للتدريب في مجالات الخياطة والكوافير والكمبيوتر ونقش الحناء وطبخات البخور والصناعات الغذائية والحرف الشعبية في المجال السياحي.

وعبرت الأخت ميرفت أحمد عن شكرها وتقديرها للأختين سمية القارمي رئيسة جمعية العيدروس الثانوية والأخت قبلة نائبة الرئيسة لتعاونهما ورعايتهما ودعمهما الكامل لفرع الجمعية في حي العمال بالمعلا.

فيما أكدت الأخت نجوى فؤاد عبد الحميد نائبة رئيسة فرع الجمعية استمرار الجمعية في تأهيل فقيرات الحي وإكسابهن حرفاً يعشن منها.